القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد في التراكيب العربية

الكلمات المفتاحية:
(الدلالة، المفعول المطلق، التركيب)

م.د. صباح دعيِّر الغانميّ
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

The Idiomatic Value of the Stressed Object in Arabic Language Structures

Key words:
(Idiomatic, Stressed Object, Structure)

Dr. Sabah Daier Al-Ghanimi
Ministry of Higher Education and scientific Research

ملخص البحث:

هذا البحث معقود للنظر في القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد مطلقاً، وهذا البحث، وإن لم يخرج من الضوابط النحوية في بيان المفعول المطلق المؤكِّد، لكنه يركز على جانب مهم لم يحضَ بعناية كافية من النحويين، والبيانيين؛ لأنه يرتبط بفلسفة التأكيد الذي يجيء له هذا القسم من المفعول المطلق، وهو غير التأكيد الذي يتضمنه المفعول المطلق بأقسامه الثلاثة، فإنه ما من مفعول مطلق إلا وهو يتضمن معنى تكرير ما أُفيد قبله من فعل، أو مضمون جملة، سواءً أكان ذلك المفعول المطلق مبيِّناً مع ذلك للنوع، أو مع ذلك العدد، أو مع ذلك يكون مؤكِّداً، فالتأكيد المفاد بالمفعول المطلق، في هذا القسم غير التأكيد الذي يأتي من أصل وضع المفعول المطلق، هو الذي سوف نمهد له من المقدمات ما يوجب ظهوره وجلاءه، حتى لا يختلط مع سائر الأقسام.

ABSTRACT

This Research deals with the idiomatic value of the stressed Object in Arabic language structures. It clarifies the various Types of The Stressed object which includes or repeats the meaning of preceding verb or context.

The Research draw he significance of the idiomatic value of the stressed object from The Qur'anic verses structures, Arabic poetry and EloQuent texts in order to help students and faulty members in Their study of Arabic language and to present an easy to reach information a bout This important area of interest.

المقدِّمة:

هذا البحث معقود للنظر في القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد مطلقاً، وهذا البحث، وإن لم يخرج عن الضوابط النحوية في بيان المفعول المطلق المؤكِّد، لكنه يركز على جانب مهم لم يحضَ بعناية كافية من النحويين، والبيانيين؛ لأنه يرتبط بفلسفة التأكيد الذي يجيء له هذا القسم من المفعول المطلق، وهو غير التأكيد الذي يتضمنه المفعول المطلق بأقسامه الثلاثة، فإنه ما من مفعول مطلق إلا وهو يتضمن معنى تكرير ما أُفيد قبله من فعل، أو مضمون جملة، سواءً أكان ذلك المفعول المطلق مبيِّناً مع ذلك للنوع، أو مع ذلك العدد، أو مع ذلك يكون مؤكِّداً، فالتأكيد المفاد بالمفعول المطلق، في هذا القسم غير التأكيد الذي يأتي من أصل وضع المفعول المطلق، هو الذي سوف نمهد له من المقدمات ما يوجب ظهوره وجلاءه، حتى لا يختلط مع سائر الأقسام.

ولا شك في أن هذا التأكيد ليس المنظور له فيما يصطلح عليه بالتوكيد اللفظي والمعنوي عند النحاة، فإنّ ذلك يتأتى بتكرير اللفظ نفسه في التوكيد اللفظيّ، أو بذكر **(النفس، والعين)** في التوكيد المعنوي، والتوكيد الذي أنا بصدد الكشف عنه، وبيان القيمة الدلالية للمفعول المطلق الذي يفيده غير ذلك، كما أنه ليس هو التوكيد الذي يتناوله علماء البيان والمعاني، فإنّ ذلك مرتبط بالنسبة وتقريرها بالحروف المشبهة بالأفعال، أو بتكرير لفظ المسند، أو المسند إليه، فيما إذا جاء أهل لمعاني؛ ليتوخوا معاني النحو في التركيب، على ما أفاده الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ في نظريته المعروفة بنظرية النظم.

ويظهر أثر فلسفة التأكيد الذي أنا بصدد الكشف عن حقيقته في علم التفسير، ونقد النصوص الأدبيّة، فهو من المباحث اللغوية بمعناها العام، لا يكون مختصاً بعلم دون علم من علومها، فالبحث دلالي بالدرجة الأولى، بمعنى أنه يتتبع القيم التعبيرية لبعض الألفاظ داخل الجملة العربية، ونحن في نظرتنا إلى الألفاظ لا نلمح مجرد جمالية اللفظة وحسنها ومأنوسية استعمالها، ولا مجانستها للفظة أخرى، أو مقابلة لأخرى، أو مطابقة لأخرى، بل ولا أثرها التعبيري قلةً و كثرةً، الذي قد يجلبه نوع التركيب الكلامي، فإنّ هذه الأمور يعني بها أهل البيان والبديع، وليس متعلق نظري في هذا البحث نفسه وما تعلقت به أنظارهم، بل أسعى وراء بيان القيمة الدلالية لهذا القسم من المفعول المطلق حصراً.

ثم إنّ المعنى للمفردة التي عبّرنا عنه بها ليس هو المعنى المعجميّ للفظة، بل هو معنى نحويٌّ يفاد من مفردة المفعول المطلق المؤكِّد، فإنه مصطلح نحويٌّ، ولا شك أنّ له عند النحاة معنًى، قد يكون مرتجلاً، وقد يكون منقولاً، إلا أنه يدخل فيما يشكل لغة أهل هذا العلم أعني: علم النحو، فإنّ لكل علم لغة.

" المطلب الأول "

المفعول المطلق

سُمّيَ المفعول المطلق بهذا الاسم، وأتفق العلماء على الاصطلاح عليه كذلك؛ نظراً إلى أن غيره من المنصوبات، أعني: المفعولات، إنما أخذت أسم **(المفعول والمنصوب)**؛ لأجل توافرها على خصوصيات قد لحظها المتكلم، كأن يكون الفعل واقعاً عليها، أولها، أو فيها، أو معها، إلا أن هذا المفعول قد أُلغي فيه النظر عن تلك الخصوصيات، ونُحيّت عن الاعتبار؛ فلهذا استحق عندهم تسميته بالمطلق؛ لإطلاقه من التقيد بما يستوجب أن يكون ذلك المفعول مفعولاً به، أو معه، أو لأجله، أو فيه[1]، وهذا المفعول المطلق قد يظهر بصورة المصدر، وقد يظهر بصورة اسم المصدر، وقد يظهر في صورة ما ينوب عنه، ولا يكون النائب عن المفعول المطلق مراداً به غير ما يراد بالمفعول المطلق، وههنا تكمن خصوصية قد توجب اضطراب الفهم، فتؤثر في المعنى الذي سِيْقَ المفعول المطلق لأجله، فإذا ناب المرادف للمفعول المطلق عنه، فلا ريب أن المرادف لفظ آخر غير لفظ المفعول المطلق، الذي قد يكون مصدراً، أو اسم مصدر مشتملاً على جميع، أو بعض حروف العامل، فيستشكل في إفادة بيان النوع، أو العدد، بل في إفادة التوكيد الذي سرّه في أنه يتضمن ما تضمنه فعله من حركة الخروج تدريجياً من العدم إلى الوجود، فيتطلب حينئذٍ سرّ المجيء بمرادف المفعول المطلق في التركيب، حين إرادة الدلالة به على أحد المعاني الثلاثة من التوكيد، أو بيان النوع، أو بيان العدد، وربما حُمِلَ المعنى على أن المراد من ذلك النائب، هو بيان النوع مثلاً، مع أنه قد لا يكون من قصد المتكلم بيان النوع، بل قد يكون قصده التوكيد بذلك النائب عن المفعول المطلق، الذي هو نفس التوكيد الذي يفيده المفعول المطلق المؤكِّد، ومن ههنا تبرز أهمية البحث وقيمته في معنى التأكيد الذي يفيده المفعول المطلق المؤكِّد.

مهما يكن من أمر، ففي هذا البحث أتناول عنوان المفعول المطلق الشامل للمصدر، واسم المصدر، وما ناب عنه، وأحاول استظهار التأكيد الذي أنا بصدد بيان حقيقته، وأثر التعبير باللفظ الدال عليه في الجملة، وإن كان في هذه الصورة المذكورة.

وينبغي أن لا يذهب عن الحسبان أن المفعول المطلق المؤكِّد، إنما هو قسم في عرض أخويه القسمين الآخرين، أعني: المفعول المطلق المبين للعدد، والمفعول المطلق المبين للنوع، وتفرض علينا القسمة ضرورة عدم الخلط بين الأقسام، ومن ثَمَّ عدم الخلط بين المعاني التي يأتي لها كل واحد من الأقسام الثلاثة، فإن المفعول المطلق المبين للنوع لا يكون مفعولاً مطلقاً مبيناً للعدد، ولا هما يكونان مؤكِّدين التوكيد بالمعنى الخاص الذي نقصده، نعم هما بما هما مفعول مطلق لهما حصة من التأكيد بأصل وضع المفعول المطلق بإزاء معناه النحوي، ومن ههنا سوف تتباين القيم الدلالية لكل واحد من الأقسام في الجمل العربية التي تضمنتها.

" المطلب الثانـــــي "

التأكيد

قد ذهب بعضهم إلى أن التأكيد الذي يفيده المفعول المطلق محل البحث، إنما هو للمصدر الذي اشتمل عليه العامل وهو الفعل، وليس التأكيد للعامل بحجة عدم اتحاد المؤكِّد **(بالكسر)**، والمؤكَّد **(بالفتح)** حينئذٍ، مع أنه يلزم الاتحاد بين معنى المؤكِّد والمؤكَّد، مع أنّنا نجد أن الفعل مشتمل على الحدث والنسبة إلى فاعل ما في أحد الأزمنة الثلاثة، والمفعول المطلق ليس له دلالة إلا على مجرد ذلك الحدث، كما أفاد الرضي وغيره[٢]، مع أن التوكيد الذي يفيده المفعول المطلق المؤكِّد لعامله ليس هو بتكرير لفظ له الدلالة على ما يدل عليه اللفظ الآخر حتى يُلزم بالمطابقة بين معنى المؤكِّد والمؤكَّد، بل إن المؤكَّد يتضمن معنى يكرره المفعول المطلق المؤكِّد وإن كان بغير لفظه، فمع اختلاف اللفظ كيف يُزعم أنه كرر الحدث نفسه الذي تضمنه العامل، فإن الحدث الذي تضمنه معنى العامل يكون مدلول حروف العامل، ولا يمكن أن يكون مدلولاً لحروف المفعول المطلق إذ جاء بغير لفظ العامل، كما في **((فرح الجذل))**، أو **((قعد جلوساً))**، أو **((صوت صراخاً))**، ونحو ذلك.

ويكمنُ سرُّ إفادة المفعول المطلق المؤكِّد التأكيد الذي نحن بصدده في كون هذا المفعول المطلق مكرراً للمعنى نفسه الذي تضمنه العامل، إن كان المفعول المطلق مؤكِّد لعامله، أو تضمنه مضمون الجملة، إذ كان المفعول المطلق مؤكِّداً لنفسه، أو لغيره، كما في: **((له عليَّ ألف اعترافاً))**، وكما في: **((زيد قائم حقاً))**، فحينئذ يتوجه القول بصحة كون التأكيد لما تضمنه ما قبل المفعول المطلق من كلام، سواءٌ أكان الذي تضمن ما تضمنه المفعول المطلق هو العامل، أو غير العامل، وهذا المعنى المتضمن في المؤكِّد، والمؤكَّد ليس هو ما يشرح به مدلول لفظ الفعل، أو لفظ المصدر، أو اسم المصدر، بل المعنى الذي تضمنه المفعول المطلق بعنوان أنه مفعول مطلق، لا بعنوان أنه مصدر، أو اسم مصدر، وأين هذا من تكرير مدلول ما أفيد بالعامل، ولعلّه لخفاء هذه الدقيقة نفوا أن يكون المفعول المطلق مؤكِّداً لعامله[٣]، وذهبوا إله أنه مؤكِّد لجزء من مفهوم العامل في صدد بيانهم للمفعول المطلق المؤكِّد لعامله[٤]، مع أننا لا نبحث عن التأكيد المفاد بالمصدر، أو اسم المصدر بعنوانهما، بل نبحث عن التأكيد المفاد بالمفعول المطلق بعنوان أنه مفعول مطلق، وإن ظهر بصورة مصدر، أو اسم مصدر، أو غيرهما.

أما المعنى الذي يتضمنه ما قبل المفعول المطلق المؤكِّد، فهو مما يتطلب بيان الفرق بين المصدر واسم المصدر؛ لأن المفعول المطلق المؤكِّد، ولا سيما المؤكِّد لعامله أكثر ما يظهر في صورة المصدر، ولا يكاد يتجلّى المعنى الذي يتضمنه المصدر بما هو مصدر، إلا بأن يشفع ببيان اسم المصدر، أو معنى اسم المصدر، ومن ثم ظهور الفرق، حتى إذا جاء لفظ آخر؛ لينوب عن المصدر أو اسم المصدر، ومن ثم عن المفعول المطلق بعنوانه، يدق المسلك في استجلاء النكات التعبيرية بالمفعول المطلق مطلقاً، ومن ثَمَّ نتبين القيمة الدلالية؛ للتعبير بالمفعول المطلق، سواء أكان في صورة المصدر، أو اسم المصدر، أو ماينوب عن أحدهما، أو ماينوب عن المفعول المطلق بعنوانه، كما في: **((اشتمل الصماء))**،

وكما في: ((**لا أعذبه أحداً**))، وكما في: ((**ضربته سوطاً**))، بل كما في: ((**رجع القهقرى**))، على أن يكون هذا المفعول المطلق المؤكِّد، وليس المبيّن للنوع، كما اختلط على بعضهم، فظن أنه من قسيمه[٥]، بل كذلك في قوله تعالى: ((**فاجلدوهم مائة جلدة**))[٦] ، بناءً على أنه نائب عن المفعول المطلق، وبناءً على أنه من المفعول المطلق المؤكِّد، لا المفعول المطلق المبيِّن للعدد، على أنه لا تمنع احتمال أن يكون مثل: ((**ضربته سوطاً**)) مبيناً للعدد، أو النوع، وكذلك في قوله تعالى:

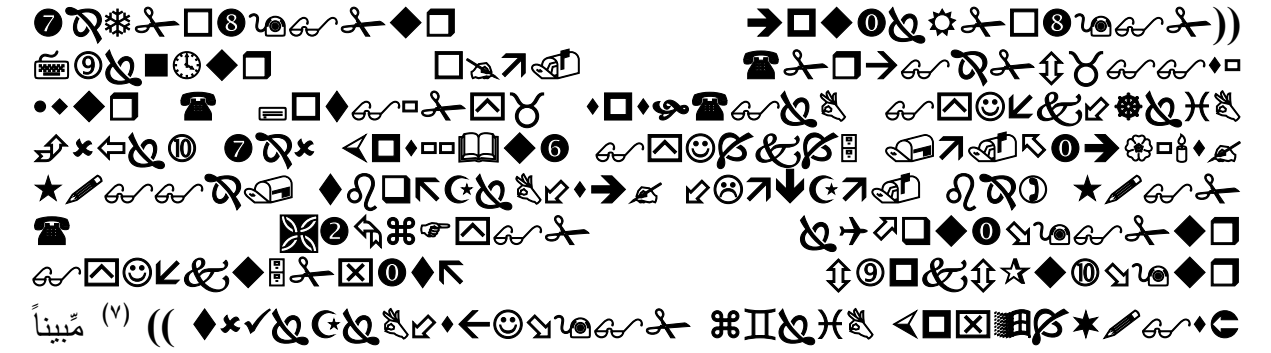

للعدد، إلا أن احتمال كونه جائياً نائباً عن المفعول المطلق المؤكِّد، يكون له معنى آخر دقيق، ونسعى نحن إلى استظهاره إن شاء الله تعالى.

" المطلب الثالث "

الفرق بين المصدر واسم المصدر

لقد كَثُرَت التعريفات والحدود التي ذكرت للمصدر ولاسم المصدر، واستظهرت في ضوء تلك الاختلافات في التعبيرات عن حدودهما كثيراً من الفروق، وإنّما تذكر عادة تلك الفروق الكثيرة؛ لأجل توضيح الجوانب المتعددة التي اشتملت عليها حقيقة كل من المصدر واسم المصدر، فبعضهم تناول تلك الفروق من جهة الدلالة، فلم يجد بعضهم فرقاً بين المصدر، واسم المصدر من حيث الدلالة، وبعضهم فرّق، ومنهم من نظر إلى المصدر واسم المصدر من حيث صياغة الكلمة مشتملة على زيادة، على حروف العامل أو نقيصة عنها، وهو الفعل، فوجدهما مختلفين.

وبعضهم نظر إلى المصدر واسم المصدر كلفظين مستقلين يوضعان بإزاء معنييهما، فأبدى من تلك الجهة فرقاً.

وبعض نظر إلى مقام المدلول لكلّ منهما حيث يُذكر في ذلك المقام العناصر المقومة لحقيقة كل منهما، فوجد أن هناك فرقاً.

وبعض نظر إلى مقام مفهوم كلّ منهما، فبعض فرّق، وبعض لم يُفرّق[٨].

ولعلّ نظرة طفيفة في الكتب التي تعرضت لهذه الفروق، توجب الاقتناع التام بأن تلك الفروق إنما استنبطت، واستظهرت من جهة اختلاف النظرات في هاتين الحقيقتين الاصطلاحيتين، أعني: المصدر واسم المصدر، ولا ينبغي أنْ يُغفل أنّ جلّ التعريفات والحدود التي ذكرت لهاتين الحقيقتين

الاصطلاحيتين، وأثارت تلك الاختلافات في التفريق وعدمه، لا تعدو كونها تعريفات لفظية يُقصد منها توضيح الاسم فقط، ولو بإبدال ذلك اللفظ بلفظ مرادف، أو ألفاظ متعددة تكون دالة بصورة أوضح على ما يدلُّ عليه لفظ المعرَّف، وليس يعني ذلك مساس الحقيقة من جهة ذاتياتها، أو عرضياتها، حتى تتنقح مفاهيم الحدود والرسوم المنطقية، فيطلب كون التعريف جامعاً مانعاً، أو مضطرداً منعكساً، والذي يهمنا من هذا كله أنه إذا أُعطي التأمل حقه في جميع ما ذُكر في تلك التعريفات، والحدود الاسمية، وما أبدوه من فروق على فرض صحتها، ومع قطع النظر عن سقمها، أن نقف على معنى هو الذي ندّعي أن العامل قد تضمنه، أو أن مضمون الجملة قد تضمنه، ألا وهو ذلك المعنى الذي قد يلحظ تارة منسوباً إلى الفاعل الذي صدر منه، أو الذي قام به، ويلحظ تارةً أخرى من دون تلك النسبة، بل بقطع النظر عنها، ومع قطع النظر عنها لم يبقَ في الحسبان، إلا ذلك المعنى نفسه الذي له التحقق والثبوت، أما مع لحاظ تلك النسبة، فإنّ هذا المعنى لا يكون ذلك التحقق والثبوت؛ لأنه حينئذ يكون بعدُ في حركة الخروج من العدم إلى الوجود، إذ لحاظ النسبة في مفهومه يجعله غير مستقل بالوجود، وهذا هو مفاد المصدر، وما له التحقق والثبوت الذي قطع النظر فيه عن نسبته إلى الفاعل هو المفاد بالمصدر.

والمفعول المطلق بمعانيه يتأتى من كليهما، فإذا ما سعينا إلى الوقوف على حقيقة ذلك المعنى، نجد أنه بأحد المعنيين يكون قد تضمنه الفعل، وبالأخرى يكون قد تضمنه مضمون الجملة في حالة كون المفعول المطلق مؤكِّداً لنفسه أو لغيره، وعن كليهما عُبِّر.

بالحدث' والحدث هو المعنى المنسوب، ولا يجب أن تكون تلك النسبة نسبة الصدور، بل يكفي أن تكون نسبة القيام والتلبس سواءٌ أكان ذلك بنحو الحلول، أو بنحو الإيجاد، بل وبنحو الصدور أيضاً، وهذا هو المأخوذ في بيان معنى المفعول المطلق مطلقاً، سواءٌ أكان مصدراً، أو اسم مصدر، كما في تعريف ابن الحاجب للمفعول المطلق بأنه: **((اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه))**[٩]، ولم يرد هذا التعريف على أنّه للمصدر، وربما يُتوهم من شرح المفصل، حيث جعل المفعول المطلق هو المصدر المنصوب المكمل للجملة[١٠]، وما أشير إليه في شرح شذور الذهب[١١]، فلو جعل ذلك التعريف للمصدر، لما كان شاملاً لاسم المصدر، مع أن اسم المصدر يأتي مفعولاً مطلقاً، أو على أقل التقادير نائباً عن المفعول المطلق، إن لم نقل نائباً عن المصدر نفسه، فلعل الأدق في الحسبان أن يكون التعريف الذي ذكره ابن الحاجب على أنه للمفعول المطلق الشامل للمصدر ولاسم المصدر، هو الأدق بما نحن بصدد بيانه والوقوف على حقيقته من المعنى الذي يتضمنه المفعول المطلق المؤكِّد، وما يتضمنه ما قبله من عامل، أو مضمون جملة، فإذا أخذنا العامل، الذي هو الفعل في نظر الاعتبار، وجدنا أنه عبارة عن ذلك المفهوم الذي ينبئنا عن حركة المسمّى، كما ورد في تعريف الفعل على لسان أمير المؤمنين (ع)[١٢]، فالحركة في الفعل هي ما نبهنا عليها بأنها حركة الخروج من العدم إلى الوجود تدريجياً، بمعنى: غير مجتمعة الأجزاء في الوجود[١٣].

وهذا هو الذي يستبطنه الفعل من معنى، وهذا غير مدلوله المتقوّم من المعنى ونسبته إلى فاعل ما في أحد الأزمنة الثلاثة، على ما ذكر في تشريع مدلوله في الكتب المنطقية وغيرها، على أنّه لو أخذنا من المدلول المعنى متصفاً بأنّه منسوب، بمعنى أنّه مأخوذ في صميمه ملاحظة صدوره، وحركة خروجه من العدم إلى الوجود من قبل الفاعل، لا تحد مع ما ذكرناه من المعنى الذي تقوّم به مفهومه، والمفعول المطلق إذا جاء محتملاً ومستبطناً هذا المعنى من حركة الخروج من العدم إلى الوجود، أو قل مستبطناً لذلك المعنى ملحوظاً صدوره من الفاعل كان مكرراً لما استبطنه ما قبله من الفعل، فتقرر المعنى في ذهن المخاطب، فجاء التأكيد الذي يكون في مقابل بيان النوع، أو العدد، وهكذا إذا تضمن مثل قولهم: ((**له عليَّ ألفٌ**)) الاعتراف بذلك، حالة كونه محققاً ثابتاً على ما هو مقتضى وضع الجملة الاسمية، فإذا جاء لفظ ((**اعترافاً**)) منصوباً، وكرر ذلك المعنى نفسه المفاد بالجملة الاسمية، فقد جاء التأكيد، فكان ((**اعترافاً**)) مفعولاً مطلقاً مؤكِّداً، لكن لا للعامل بل لنفسه، وهذه التسمية مجرد تسمية اصطلاحية يُقصد بها التفريق بين أنواع المفعول المطلق المؤكِّد، وهكذا عندما نقول: ((**زيد شاعر حقاً**))، فإنه قبل أن نقول ((**حقاً**)) كان نسبة (**الشعر**)) إلى ((**زيد**)) بين القبول والرد، وهي نسبة لها تحقق وثبوت، إلا أن الواقع قد يكون على خلافها، فإذا جئنا بكلمة ((**حقاً**)) أفدنا مطابقة الواقع لتلك الحكاية، وعدم مخالفتها له، ودلّ أيضاً على ثبوت وتحقق، وهو نفسه الذي استفيد من الجملة الاسمية، فكان مؤكِّداً أيضاً، وإنّ اصطلح عليه بأنّه مؤكِّدٌ لغيره، وإنّما اصطلح على أن هذا المفعول المطلق مؤكِّدٌ لغيره؛ لأنّ مضمون ما قبله يحتمله وغيره فهو غيره، فجاء من ههنا التعبير بأنْ هذا المفعول المطلق يكون مؤكِّداً لغيره، وقيل في سبب تسميتهِ أنه مؤكِّد لغيره، أنه تأكيد؛ لأجل غيره ليندفع الاحتمال[14]، وبذلك ظهر أن التأكيد الذي يفاد بالمفعول المطلق المؤكِّد سواء أكان مؤكَّداً لعامله، أو لنفسه، أو لغيره، لا يفرق فيه بين أنْ يكون مصدراً، أو أسم مصدر، بل ولا بين أن يكون نائباً عن المفعول المطلق، ليس بمصدر ولا اسم مصدر، فإنّه قد ظهر أنّ هذا التأكيد تأكيدٌ خاص، غير التأكيد الذي يفيده المفعول المطلق مطلقاً، ولو كان مبنياً للنوع، أو للعدد، فإن المفعول المطلق لا يكاد ينفك عن إفادة معنى التوكيد، إلا أن التوكيد الذي نحن بصدده غير هذا، وقد عرفنا في ضوء ما ذكرناه في هذا المبحث مأخذه، وكيف يفاد بالمفعول المطلق المؤكِّد سواء أكان في صورة المصدر، أو اسم المصدر، أو غيرهما، وهذا الذي سوف نستظهر إن شاء الله القيم الدلالية للتعبير به في أفصح الكلام

" المطلب الرابع "

التأكيد المفاد بالمفعول المطلق المؤكَّد

التأكيد المفاد بالمفعول المطلق المؤكِّد يظهر أثره في التراكيب العربية، وإن كان عامله محذوفاً، على ما هو الأصح بحسب نظري، لعدة أمور:

منها:

إن المفعول المطلق المؤكِّد لا ينحصر في المؤكِّد لعامله، بل يشمل المؤكِّد لنفسه، والمؤكِّد لغيره ، وما ذكر من امتناع حذف العامل إنّما هو في المفعول المطلق المؤكد لعامله[١٥]، وحجتهم بأنْ الإتيان بالمفعول المطلق المؤكِّد لعامله، إنّما هو لأجل البسط في الكلام، أو الأطناب فيه من غير تطويل، وحذف العامل إنّما يُعمد إليه عند روم الاختصار، والإيجاز بالحذف، وهما متنافيان، وهذه الحجة مدخولة، فقد قال بعضهم: **((بأن الحذف عن دليل كلا حذف))**[١٦]، إلا أنْ هذا الرد مبني على امتناع حذف العامل في المفعول المطلق المؤكِّد، بل الأظهر غياب ذكر العام، وإن كان المفعول المطلق مؤكِّداً لعامله، فإن التأكيد الذي عرفنا معناه في المباحث السابقة ليس هو التأكيد الذي يفاد بأصل وضع المفعول المطلق بإزاء هذا المعنى النحوي، بل هو أمر آخر وراء ذلك، والذي قال بامتناع حذف العامل عند استعمال المفعول المطلق المؤكِّد لعامله قد ظنَّ أنْ هذا التأكيد، إنّما هو التأكيد الذي يفيده المفعول المطلق بحسب أصل وضعه عند النحاة، وقد عرفنا بلا مزيد عليه أنه غيره، بل إن التأكيد الذي يثبت للمفعول المطلق بحسب أصل وضعه نحواً، ثابت في المفعول المطلق المبين للنوع، أو مبين للعدد، فإنك إذا قلت مثلاً: **((ضربت ضربتين))**، فمع قطع النظر عن عدد فعل الضرب، يثبت تكرير ما أفيد بالعامل، وهو **((ضربت))** إذ إنّه يدفع ما يتوهم من المعاني الأخرى **((للضرب))** غير حركة **((الضرب))** الحقيقية، وهكذا إذا قلت: **((ضربت زيداً ضرب الوالد لولده))**، فإن قولنا: **((ضرب الوالد))** وإن اشتمل على معنى نوع من الضرب، إلاّ أنّه يشتمل أيضاً على تحقق ما أُفيد بالعامل وهو **((ضربت))** المتقدم، أعني حركة اليد على جسم زيد وهو المضروب، وأما التأكيد الذي نحن بصدده، فهو غير مجرد تكرير ما أُفيد بالعامل، بل هو تأكيد خاص كما سيتبين لنا من التراكيب التي سوف نسوقها لبيان القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد للعامل، وعليه فلا ملزم للقول بأنّ في الموارد مثل: **((سقياً، ورعياً، وحمداً، وسحقاً، وعجباً، وتباً))** يكون المفعول المطلق نائباً عن الفعل[١٧]، بل لا مانع من الالتزام بأنّ مثل هذه الموارد تكون من المفعول المطلق المؤكِّد لعامله، وإنّ كان العامل محذوفاً، نعم لا بد من أنْ يكون الحذف لسبب ما سواءٌ أكان ذلك الحذف جائزاً، أم واجباً، كما قلت التزم به في المقام، فقد جعل النحاة أن هذا مما وجب حذف العامل فيه سماعاً [١٨]، وبينوا المعنى من ذلك بأنه لم يوجد في كلام العرب استعمال الأفعال العاملة في هذه المفعولات المطلقة ويظهر من التأمل في كلماتهم أنْ هذا أمر فرضته فصاحتهم وبلاغتهم، فكان الغرض البلاغي هو الحاكم بحذف العامل في المقام، هذا وقد ذكر صاحب الفوائد الضيائية، أنّ وجوب الحذف في مثل هذه الموارد سماعاً إنما هو فيما إذا استعملت هذه المفعولات

(باللام)، فيقال: سقياً له،وعجباً له، وحمداً له[١٩]، والظاهر أن هذا الذي ذكره هذا البعض لا يتصحح به وجوب الحذف سماعاً، فإنّ استعمال **(اللام)** بعد هذه المفعولات قد يُراد بها معانٍ أخرى من الملكية، أو الاختصاص، أو الوصول والانتهاء، كما إذا جعلت **(اللام)** بمعنى **(إلى)**، وهذه معانٍ زائدة على المعنى الذي جيء بهذا المفعول المطلق المؤكِّد له.

ومنهـا:

إنّهم جعلوا محل اختلافهم في امتناع حذف العامل، هو المصدر بعنوان المصدر، وليس المفعول المطلق بعنوان المفعول المطلق، على ما قال ابن مالك:

وحذفُ عاملٍ المؤكِّدِ أُمتنعْ ..... [٢٠]

وفسروا المؤكِّد بالمصدر وقالوا: **((المصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله))**[٢١].

وقال ابن الناظم: **((يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل))**[٢٢].

ثم قال: **((ثم إنّ حذف عامل المصدر على ضربين، جائز وواجب))**[٢٣]، ونحو ذلك.

ونحن قد بيّنا فيما تقدم من المباحث، أنّ محل بحثنا هو المفعول المطلق المؤكِّد للعامل، سواءً أكان في صورة المصدر، أم في صورة اسم المصدر، بل في صورة النائب عن المفعول المطلق، أو عن المصدر، أو اسم المصدر، فلو سلّمنا صحة ذلك الاحتجاج على امتناع حذف العامل، إنما يسلّم فيما إذا كان الكلام في المصدر بما هو مصدر، وقد عرفت بأن المفعول المطلق أعم من المصدر، فهو يشمل اسم المصدر الذي يقابل المصدر، ويشمل غيرهما أيضاً، ونحن أوقعنا كلامنا بهذا العنوان العام، وقسّمنا المفعول المطلق إلى أقسامه الثلاثة، وهي:

- **المفعول المطلق المؤكِّد.**
- **المفعول المطلق المبين للنوع.**
- **المفعول المطلق المبين للعدد.**

ثم قسمنا المفعول المطلق المؤكِّد إلى أقسامه الثلاثة وهي:

- **المفعول المطلق المؤكِّد لعامله.**
- **المفعول المطلق المؤكِّد لنفسه.**
- **المفعول المطلق المؤكِّد لغيره.**

وحصرنا محل بحثنا في المفعول المطلق المؤكِّد بأقسامه الثلاثة، وحذرنا من خلط المفعول المطلق المؤكِّد بأقسامه الثلاثة بالمفعول المطلق المبين للنوع، والمفعول المطلق المبين للعدد، قضاءً للحق الذي تفرضه علينا المباينة بين الأقسام، فعلى هذا ليس بحثي في المفعول المطلق المؤكِّد في مرمى تلك الخلافات بين النحاة.

ومنهـا:

إنه لو وقع الكلام في مورد الاختلاف في المصدر بعنوان المصدر، فإنّ النقاش في تلك الحجج التي ذكروها له مجال واسع، ويجدر بنا أنْ نشير إلى بعض، فمثلاً: إنّهم التزموا في ذلك العامل الذي اختلفوا في امتناع حذفه وعدمه، أنّه قد يكون بغير لفظ المصدر، بل قد يكون لفظ المصدر وحروفه غير حروف لفظ العامل، إما من جهة الزيادة والنقيصة، أو من جهة أنه لا فعل لذلك المصدر فيقدّر فعلٌ من معناه، كما في: ((**بَلْهَ الأكف**)) وكما في: ((**شنأته بغضاً**)) و((**أحببته مقةً**)) و((**أنبته نباتاً**))[٢٤]، فإنّ الأخير لو لم يذكر الفعل ((**أنبت**))، بل كان محذوفاً، وجاءت الجملة ((**نباتاً**)) فقط، فحينئذ يكون العامل المحذوف مما يختلف مع ذلك المصدر في عدة الحروف، وهكذا في ((**أحببته مقةً**))، لو لم يذكر ((**أحببته**)) فيقدّر العامل من غير لفظ المصدر الذي هو ((**مقةً**))، ومثله: ((**بَلْهَ الأكف**))، إلا أن ((**بَلْهَ**)) ليس له فعل من لفظه، فيقدّر له فعل من معناه، فيقال: ((**اترك بَلْهَ الأكف**))، وذلك إذا كانت ((**الأكف**)) مجرورة، أما إذا كانت منصوبة فيكون ((**بَلْهَ**)) اسم فعل، فينتصب ((**الأكف**)) على أنه مفعول به، فلا يكونَّ من محل كلامنا.

فمع الأخذ بالحسبان الأمثلة التي ذكرناها، فكيف يتسنى القول بامتناع حذف العامل نظراً إلى حجتهم المذكورة، فإن حجتهم المذكورة قائمة على أن المصدر يكون من لفظ الفعل، فقد قال صاحب المكررات: ((**والأصل كون كل مفعول مطلق من باب عامله**))[٢٥]، ولا شيء من المصادر المذكورة في الأمثلة التي ذكرناها تكون من باب العامل، ولا يلفظ العامل، فكيف منعوا حذف ما لا يلتقي مع المصدر، لا في اللفظ، ولا في الباب، ويزعمون أنّه أي المصدر مكرر لما فُهم من العامل، وذلك العامل رُبّما لا يكون له وجود كما في: ((**بَلْهَ**))، أو يكون له وجود ولكنه من باب آخر، كما في: ((**أنبت نباتاً**))، أو بألفاظ أخرى، كما في: ((**شنأته بغضاً، وأحببته مقةً، وقعدت جلوساً**))، هذا هو الحال في المصدر الذي أُريد به تأكيد العامل على ما زعموا، وأين هذا من المفعول المطلق المؤكِّد للعامل، بل وأين هذين من المفعول المطلق المؤكِّد لنفسه، أو المؤكِّد لغيره، فإنّ المفعول المطلق المؤكِّد لنفسه، وكذلك المفعول المطلق المؤكِّد لغيره، ما سبقه إلا الجملة التي تكون بمعناه نصاً، أو بمعناه احتمالاً.

فهل يمكن أن يُدّعى في هذين القسمين من المفعول المطلق المؤكِّد أنه يمتنع حذف عامله، مع أنه لم يأتِ أيٌّ منهما لتوكيد العامل، بل أحدهما لتأكيد نفسه والآخر لتأكيد غيره، والحجة التي ذكروها ينبغي أن تكون شاملة للمفعول المطلق المؤكِّد مطلقاً، وإذا أجريت لتشمل هذين القسمين كان الدليل أخص من المدعى.

فقول ابن مالك:

وحذفُ عاملٍ المؤكِّدِ أُمْتَنَعْ ..... [٢٦]

يوجب أن يكون الكلام شاملاً للقسمين، أعني: المفعول المطلق المؤكِّد لنفسه، والمفعول المطلق المؤكِّد لغيره، فإذا خصّ الكلام بالمفعول المطلق المؤكِّد لعامله، واستدلّ بتلك الحجة ظهر أن الدليل أخص من المدّعى الذي يفرضه العنوان.

ونخلص مما تقدم كله، أنّه إذا أوقعنا كلامنا في المفعول المطلق المؤكِّد سواء أكان مؤكِّدً لعامله، أو لنفسه، أو لغيره، لا يكاد الخلاف في امتناع حذف العامل يطالنا لا من قريب، ولا من بعيد، إذ عرفنا أن ذلك الخلاف يجري فيما إذا أخذ عنوان البحث المصدر، وعنوان البحث عندنا هو المفعول المطلق الذي قد يكون في صورة غير المصدر، مضافاً إلى أنّ المنع من حذف العامل منظور فيه إلى التوكيد الذي لا ينفك عن المفعول المطلق، وإنّ كان مبّيناً للنوع، أو العدد مع أنّ التأكيد الذي نسعى وراء بيان حقيقته شيء آخر غير ذلك التأكيد، وبذلك نكون بمنأى عن ذلك الخلاف وتلك الحجج والنقاشات التي أثارها النحويون فيما بينهم في بحث المفعول المطلق.

وبعد ما فصلته على شكل مباحث، أوجب الوقوف على حقيقة ما أنا بصدد الخوض فيه من بيان القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد بأقسامه الثلاثة، يحين بيان مقصودي من القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد، وقد سبق أن ذكرت أن هذا التأكيد الذي يأتي له المفعول المطلق المؤكِّد، إنّما هو تأكيد على نمط خاص يستظهر بالتأمل في التراكيب القرآنية، بل في عموم الفصيح من الكلام الخاضع لموازين البلاغة سواء أكان شعراً أم نثراً، فحينئذٍ سوف يظهر بذلك التأمل، أن هناك مفاهيم تطفح على وجه الكلام قد ينحاز فهمها على وجه المجاز، مع أنها إنما انبثقت من صميم ما جاء المفعول المطلق المؤكِّد؛ لبيانه في التركيب العربي، وليس ذلك من المجاز في شيء، إذ لم يؤتَ بالمفعول المطلق ويستعمل في ذلك المعنى المجازي، فإنه لو كان كذلك لكان المفعول المطلق مستعملاً في ذلك المعنى المجازي، على خلاف ما استعمل فيه العامل، إذا كان فعلاً، أو استعملت فيه الجملة التي تسبق المفعول المطلق المؤكِّد لنفسه، أو لغيره في الكلام، بل ما تضمنه العامل أو الجملة التي تجيء قبل المفعول المطلق المؤكِّد، هو نفس المعنى الذي يتضمنه المفعول المطلق المؤكِّد، إن كان مجازاً فمجاز، وإن كان حقيقة فحقيقة، وعلى كلا التقديرين لا يكون استعمال المفعول المطلق المؤكِّد على خلاف ما استعمل فيه العامل وهو الفعل، أو الجملة التي قبله، وهذه القيمة الدلالية للمفعول المطلق المؤكِّد للعامل تبرز جانباً مهماً في نبوع المعاني من الكلام الواحد، إذا المتكلم به هو الله أو النبي (صلى الله عليه وآله) فالقرآن كما يصفه سيد البلغاء والمتكلمين (ع): ((**لا تنقضي عجائبه**))[٢٧].

فهذا البحث مظهر من مظاهر عدم انقضاء ونضوب المعاني التي تتوارى وراء بعض أساليب الكلام العربي، ومنها المجيء في الكلام بهذا المفعول المطلق المؤكِّد، وهو محل عنايتي فيما قدمته من مباحث تعين على بلورة هذه الفكرة التي وقفتُ عليها في ضوء التأمل في كثير من التراكيب التي يبدو للوهلة لأولى أنّ فيها مخالفة لقوانين النحو، كما في قوله تعالى: ((✦✎✍✂◆❐
❖❦❻☞❀✍✂ ⌘Ⅱ✍✌✎ ✍➚▤◆☞◆▭✍☼❐🕮

أذكرها مفصلاً إن شاء الله.

فإن السعي الحثيث في هذا البحث إلى إبراز القيمة والأثر الدلالي للمفعول المطلق المؤكِّد على غير ما تناوله النحاة والبيانيون، فهو ألصق بالمباحث التفسيرية منها بالمباحث اللغوية بإطارها العام، ومن المعلوم أن البحث التفسيري يتطلب كثيراً من الأدوات العلمية يعملها الباحث في حقل الكلام؛ ليستظهر منه ما تجود به قريحته العلمية، وقديماً قيل: "**بأن لكل مجتهد نصيباً**"، ولا أدعي الإحاطة التامة بكل ما ينبغي استخدامه في استظهار كثير من النكات العلمية ولاسيما في القرآن الكريم، بل سائر الفصحاء من العرب وبلغائهم، وإنّما أعرض ما أدى إليه نظري لأسدد فيه، أو يصوّب الرأي فيه من أساتذتي وزملائي، ومن له اهتمام بهذه العلوم التي تخدم ديننا ومجتمعنا، فإلى الناظر عدداً من النماذج التي يظهر فيها الأثر الدلالي للمفعول المطلق المؤكِّد مطلقاً.

الأنموذج

النموذج الأول

(([illegible])) [٣٢]

الكلام بحسب اللغة: هو الذي يطرق سمع المخاطب، صادراً من المتكلم على وجه يفيد المخاطب منه ما يريد المتكلم أنْ يوصله إليه ، وقد خصه ابن جني، بالجمل المفيدة[٣٣].

وهو المأخوذ في محل الكلام في أقل تقدير، إذ لسنا في صدد طرح التجاذبات التي قيلت في بيان ماهية الكلام، وأنه القول أو غيره، وما تفترق به عنه الكلمة، ونحو ذلك، إلا أن اللافت للنظر في كلام الله تبارك وتعالى، أنه ليس على حدِّ الكلام الذي يصدر من الآدميين، فليس له تبارك وتعالى ذلك الجهاز الصوتي الذي يخرج الكلام على ما يقتضيه نظامه، أعني: نظام ذلك الجهاز، مما يقتضي تغيير حقيقة الواصل إلى سمع المخاطب، وكيفية حصوله له، ومع ذلك فإنّ الآية المباركة جاءت؛ لتفيد ذلك الكلام الصادر من الله تعالى بأنه ((**تكليم**))، ومقتضى ما يظهر من كلام النحويين أن المفعول المطلق إنّما يُؤتى به لأجل تأكيد ما أفيد بالعامل وهو الفعل، فيقال: إنّ التكليم الذي يصدر من الله تعالى ليس على حدِّ التكليم الذي يصدر منّا، فما الذي يمكن أن يفيده هذا المفعول المطلق، الذي هو بالاتفاق مؤكِّد، ثم إننا نعلم من مثل قوله تعالى:

(([illegible]))[٣٤].

أنّ هذا الكلام الصادر من الله تبارك وتعالى لنبيه موسى (ع) من الوحي، أو من الإلهام، كما ورد في بيان الوحي لأم موسى، في قوله تعالى: (([illegible]))[٣٥]، أو للنحل كما في قوله تعالى: (([illegible]))[٣٦]، فإذا كان الكلام الصادر من الله إنما هو الوحي، فبحسب موازينهم وما أفادوه في كتبهم النحوية، أن يقال: وكلّم الله موسى وحياً أو إلهاماً، فيما إذا أُريد من التكليم هو ما يحدث بين الله وبين البشر، ولعله ببعض الأسباب التي ذكرناها حمل ((**التكليم**)) في الآية على معنى

آخر من المعاني التي تأتي لها لفظة ((**التكليم**)) وهي (**التجريح**) على ما نقله صاحب الكشاف عن بعضهم ووسمه بأنه من البدع[٣٧]، منتصراً لمذهب الأشاعرة فيما اعتقدوه من الكلام النفسي القائم بذات الله تبارك وتعالى، وهو قديم عندهم، مع أنه ليس في محل (**التكليم**) على (**التجريح**) مناسبة، لما عليه المعتزلة والإمامية من كون القرآن مخلوقاً ومحدثاً.

والذي كان الحل لهذه المعضلة في الآية الشريفة، هو أن الله تبارك وتعالى لما تنزّه عن أن يكون له ما لنا من جهاز صوتي، وأراد أن يُسمع نبيه موسى (ع) كلام ربه بوساطة حاسة السمع عنده تشريفاً له، وتمييزاً من سائر الأنبياء (ع)، وإظهاراً لحكمة اختياره، أحدث الصوت في الشجرة، التي أنس النار منها، فسمع نبي الله موسى (ع) كلام ربَّه بوساطة أذنه، وحاسة سمعه، وهذا ليس من الوحي في شيء، إذ إنّ الوحي، وإن كان يستمعه إليه بحاسة سمعه، إلا أنّ الصوت الصادر حينئذٍ يكون من جبرائيل، إذا تشبح أو تمثل للنبي (صلى الله عليه وآله)، أو لمن يريد الله تبارك وتعالى أنْ يوحي إليه، وإن لم يكن نبياً، كما في حال سيدتنا مريم (ع)، وهذا الصوت الذي وصل إلى نبي الله موسى (ع)، ليس من طريق جبرائيل في صورة بشرية، وهناك معنى آخر للوحي، يكون من جبرائيل أيضاً إلا أنّه في صورته الحقيقية، وهي كما عبّر عنها صاحب كتاب الرواشح السماوية: "صورة ذاته المجردة التي تكون جميع الأوضاع والأزمنة والأمكنة والجهات والأبعاد على نسبة واحدة بالقياس إلى صورته الحقيقية"[٣٨]، وهو معنى أنْ يكون قد طبق الخافقين، فلا يكون جزءاً من أجزاء عالم الخلق له تخصيص به غير الجزء الآخر، ولا يختص بحد من حدوده، ولا هو بمنفصل الوجود عن أجزائه انفصال مباعدة ومباينة[٣٩]، قال: ((**فهو بالقياس على هذا العالم لا فيه بداخل ولا عنه بخارج**))[٤٠].

وفي مثل هذه الحالة لا يكون ما يسمعه من جبرائيل في صورة ذاته المجردة متأتياً من طريق حاسة السمع، بل يكون مستمعاً له من جهة نفسه وباطنه لا بحواسه، وهكذا إذا كان النبي يتلقى الوحي مباشرة من الله بدون توسط الملك، حيث يكون النبي قد خرج من سلطان جميع جوارحه وحواسه، فيتلقى حقيقة المسموع بباطنه الشريف، ونفسه القدسية، من دون حجاب، وشبه صاحب كتاب الرواشح السماوية في إحدى رواشحه ذلك تقريباً للإفهام بالنائم الذي يسمع ويرى ويحس بكل محسوس وهو خارج عن سلطان حواسه الظاهرة، وحاملات حواسه من عينه، أو أذنه، أو يده... الخ، وهذه الحالة تحصل للنبي وهو في صريح اليقظة[٤١]، وهذه المعاني الثلاثة للوحي وللرسل والأنبياء، ولا يشاركهم غيرهم إلا في المعنى الأول، ومن ههنا لما لم يكن الكلام الذي سمعه نبي الله موسى (ع) بإذنه من أحد هذه المعاني، جاء المفعول المطلق؛ ليؤكِّد أن ذلك ((**التكليم**)) إنّما هو على حقيقته، من أنّه قد وصل إلى نبيه موسى (ع) بواسطة سمعه، وكونه محدثاً في الشجرة، ينفي أنْ يكون من أحد أقسام الوحي، فالمفعول المطلق المؤكِّد جاء في هذا التركيب؛ ليبرز لدينا هذه الحقيقة التي وقعت، وحصلت فيما بين الله تعالى ونبيه موسى(ع).

الأنموذج الثاني

قال تعالى: (( ))[٤٢]

وقوله تبارك وتعالى: (( ))[٤٣].

الإنبات: هو الفعل من الله على جهة الخلق، وإخراج الشيء من عدم إلى وجود، ومن مرحلة من مراحل الوجود إلى مرحلة أخرى، طور منه إلى طور آخر، حتى يصل ما وقع عليه فعل الإنبات إلى مرحلة كماله ونضجه.

والنبات: هو فعل لما وقع عليه فعل الإنبات على جهة القبول لا التأثير، فهو من جملة المصادر للفعل **(نبت)** في مقابل المصدر الآخر وهو **(نبت)**.

قال الزَّبيدي في تاج العروس نقلاً عن المحكم: ((نبت الشيء ينبت نبتاً ونباتاً)) [٤٤]، ويمكن أنْ يكون **(النبات)** اسم جنس موضوعاً بإزاء نتيجة فعل الإنبات، كالشجرة ونحوه.

ويأتي بمعنى **(نبت، أنبت)** أجازه أبو عبيدَة[٤٥]، وأحتج عليه بقول زهير[٤٦]:

إذا السنةُ الشهْباءُ بالناس أجحفتْ

ونال كرامَ المالِ فـي الحجرةِ الأكْلُ

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حولَ بُيُوتِهم

قَطيناً لهمْ حتّى إذا أنْبتَ البقْلُ

وإن كان الأصمعي قد أنكره[٤٧]، والغرض مما ذكرنا هو لفت النظر إلى أن **(الإنبات)** فعل، كما أن **(النبات)** فعل إلا أن الأول فعل على جهة التأثير، والثاني فعل على جهة القبول، فيكون **(الإنبات)** من الله، و**(النبات)** مما وقع عليه فعل الله من شجر أو بشر أو حيوان، وإنما عبّرنا كما عبّروا بالفعل، وأعني به مدلول لفظ الفعل من الحركة، وهي حركة الخروج من العدم إلى الوجود تدريجياً، حتى إذا جيء بلفظ **(نباتاً)** بعد الفعل **(أنبت)** يتبين أنّ هذا المفعول المطلق يكون مؤكِّداً لعامله، ولكن ههنا جانبان مهمان:

أحدهما أشرت إليه بالآية الثانية (()).

والثاني: أشرتُ إليه بالآية الأولى (()).

أما الأول: فلأن التأكيد على ما ذكرته سابقاً، ليس هو مجرد إعادة ما أفيد بالعامل؛ لأن هذا كما ذكرت أيضاً مشترك بين المفعول المطلق المؤكِّد، وبين المفعول المطلق المبين للنوع، والمبين للعدد، فهو أمر آخر، وهو تقرير معنى، ومفهوم من المفاهيم التي تكون من جملة المعاني النابعة من داخل التركيب

العربي، لا مجرد تكرير وإعادة ما أفيد من لفظ العامل، ونحن نجد أن الآية في سورة نوح مقولة على لسان نبي الله نوح (ع) منكراً على قومه من عدم اعتقادهم بربوبية خالقهم ومدبرهم، زعماً منهم أن المدبر والمفوَّض إليه ذلك ليس هو الإله الذي يطلب نبي الله نوح (ع) منهم عبادته، بل المدبر لأمورهم أصناف الملائكة والجن، فيكونون هم الأرباب، والإله ليس له إلا إيجاد هؤلاء الأرباب، والعبودية إنّما توجه إليهم لا إلى الإله، وهذا من مقولة الوثنيين التي تنطوي على عدم التوقير والاحترام. لذلك الخالق والإله الذي يجب أنْ يُتوجه بالعبادة إليه[٤٨]، فلهذا جاء التقريع من نبي الله نوح (ع) بقوله: ((﴿ ﴾))[٤٩]، ثم قال: ((﴿ ﴾))[٥٠]، إلى أن قال: ((﴿ ﴾))[٥١]، فالذي يعبد ويكون رباً هو الإله، ولا يكون هناك ما يتخذ غيره معبوداً؛ ليكون مقرباً إليه زُلفى، على ما قالوا: ((﴿ ﴾))[٥٢]، فجيء بالمفعول المطلق وهو مما لم يشتمل على جميع حروف الفعل العامل، بل إنّما اشتمل على بعضها فالتقى مع العامل في مادة الاشتقاق، إلا أنه لما كان (**النبات**) فعلاً لهم على جهة القبول، وهذا ما لا ينكرونه من أنفسهم، وقع اختيار التعبير عليه دون (**الإنبات**) الذي هو فعل الله عزّ وجلّ، بل الذي هو محل استشكالهم على ما عرفت من التفسير، فـ(**النبات**) هو اسم مصدر؛ لأنّه هو الذي له التحقق والثبوت، وغير ملحوظ فيه جهة الانتساب إلى الفاعل حتى لا يكون فعلاً لغيرهم، بل يكون فعلاً لهم على جهة القبول كما ذكرنا، فيقرر بذلك المفعول الحالة التي كان عليها قوم نوح (ع) من نكران كون الإله، كما أن له صفة الإيجاد، له صفة التدبير، وله صفة الربوبية، والعبادة استحقاقه، فعليهم أنْ يسلمّوا خاضعين لمن وجودهم منه، وتدرجهم في النشأة صغاراً كباراً وما بينهما إلى النضج أيضاً منه، فالتوكيد الذي جاء؛ ليفيده المفعول المطلق البارز في صورة اسم مصدر إنّما هو بيان وتقرير وإثبات ما كان عليه أولئك القوم، وليس هذا من إعادة ما يفاد من (**الإنبات**) الذي هو فعل الله.

وأما الثاني: المشار إليه بقوله تعالى: ((﴿ ﴾)).

فإنّ ما يلفت النظر فيه هو وصف اسم المصدر بقوله (**حسناً**) مما قد يوهم أن المفعول المطلق يكون مبنياً للنوع؛ لمكان الوصف، مع أنّه لو كان كذلك لكان الموصوف هو المصدر المشتمل على حروف فعله، كأن يقال: أنبتها إنباتاً حسناً، على ما في وصف (**الإنبات**) بالحسن من الهجنة، فإنّ أفعاله تبارك وتعالى كلها حسنة، فلا يصح أن يكون المفعول المطلق ههنا مبيناً للنوع، بل إنما هو مؤكِّد، وقد عرفنا بأن (**النبات**) هو فعل على جهة القبول، بمعنى أنّه هو فعل ذلك المنبِت والمخرِج من العدم إلى الوجود على جهة الخلق، أو جهة التطوير والتدريج في مراحل الوجود وأطواره، والوصف بالحسن إنّما هو

لهذا الفعل القائم بمريم بعد ما وقع عليها فعل الإنبات من الله تبارك وتعالى، فالمقصود أنّها نبتت ونمت وتدرجت في مراحل وجودها نباتاً وتدرجاً ونمواً حسناً، ((**ولهذا كانت تنبت في اليوم ما ينبت غيرها في عام، كما عن ابن عباس، وقيل إنّه ما عرتها علّة ساعة من ليل أو نهار، فنشأت نشوءاً سوياً حسناً، بل ومحفوظة عن أن يطرقها ما يطرق النساء من موانع مكثها في بيوت العبادة**))[٥٣]، وقد سبق قوله تعالى: .

قوله تعالى: 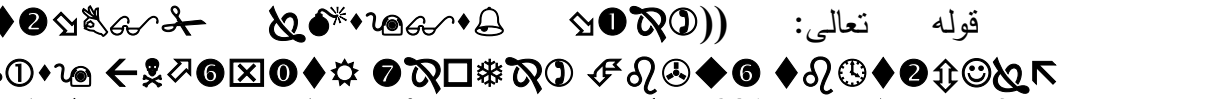 . وبعد ذلك بلا فصل، قال تعالى: لى: ، فالتقبل لم يشتمل على ضمير يعود إلى نذر أُم مريم وعملها الذي قصدت به وجه الله، وهو ما ألزمت به نفسها بعد استقلالها من نذر ما في بطنها أن يكون محرراً خارجاً عن سلطة الأبوين وولايتهما، ومن ثم دخولها في ولاية الله بخدمتها بيوته المعدّة لعبادته فيها، بل قال: (**فتقبلها**)، والضمير يرجع إلى مريم (ع) ثم قال: 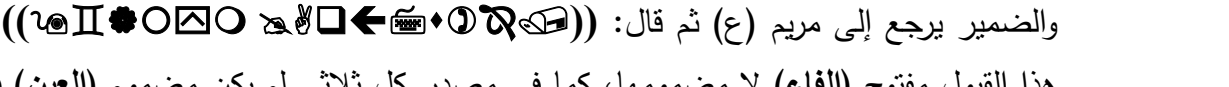 وقد أُريد من هذا القبول مفتوح (**الفاء**) لا مضمومها، كما في مصدر كل ثلاثي لم يكن مضموم (**العين**) في مضارعه، معنى غير ما أُريد من (**التقبل**)، فإن (**القبول**) اسم لعملية (**التقبل**)، أو لنتيجته، أو لما به يكون الفعل، كما في (**الوضوء**) اسماً للماء الذي يتطهر به، أو لعملية التطهير، أو لسببه، وهو أحد خمسة حروف خرجت هذا المخرج، قال سيبويه: جاءت خمسة مصادر على (**فَعول**) بالفتح (**قبول وضوء وطهور ولوع، وقود**)[٥٦]، وأجاز الزجّاج في (**قبول**) الضم، على ما في مجمع البيان[٥٧].

وسر اشتمال الفعل على ضمير يرجع إلى مريم (ع) أن قبوله تبارك وتعالى إنما وقع على مريم (ع)، وإنْ كانت أنثى، وهي غير الذكر الذي كانت أمها عالمة ومتيقنة بأنّ الذي في بطنها ذكر[٥٨]، فمن ههنا كانت تلك العناية الخاصة من الله بهذه النسمة الطاهرة التي عصمها من كُلّ دنس ورجس، ولأجل ذلك خاطبتها الملائكة:

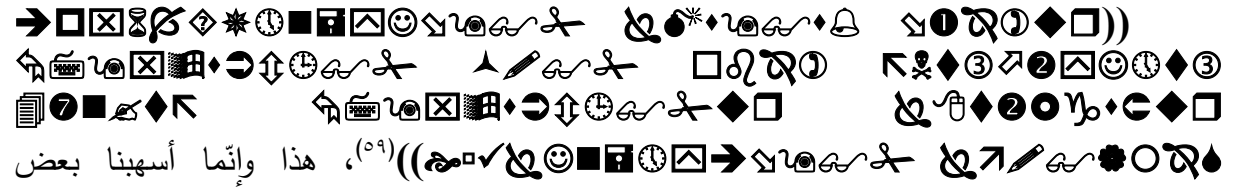
الإسهاب في بيان الآيتين اللتين صدّرنا بهما هذا الأنموذج؛ لأجل إظهار أن المقصود بهذا المفعول المطلق المؤكِّد إنما هو بيان هذا المعنى، وهذا المفهوم الذي أيدناه ودعمناه بالآيات الواردة في الكشف عن هذه القصة.

فالمفعول المطلق المؤكِّد إنّما جاء لإبراز وإظهار هذا المفهوم من التركيب، وإنْ كان من طريق تأكيد العامل، وقد عرفنا ما استبطنه العامل من المعنى الذي ظهر في التركيب، وليس يصح أنْ يكون التأكيد للمصدر الذي هو جزء من مفهوم الفعل، وهذا الأثر الدلالي لاستعمال المفعول المطلق المؤكِّد لعامله في مثل هذا التركيب، ولا ينبغي الغفلة عن تمسكنا بالمفعول المطلق بعنوانه الشامل للمصدر واسم المصدر، فلو خُصَّ المؤكِّد بالمصدر بعنوان المصدر، لما كان له هذا الأثر الدلالي، بل لا استشكل في نيابة اسم المصدر عن المصدر، مع أنّهما حقيقتان متباينتان، وأنّ لكلّ منهما معنى غير معنى الآخر، وأما إذا جعل في الحسبان عنوان المفعول المطلق فلا اختلاط، ويكون الأثر الدلالي له بيناً من خلال التركيب بجملته، لا من إعادة مجرد ما أفاده العامل.

الأنموذج الثالث

قال أبو كبير الهذلي يصف تأبط شراً:

مـا إنْ يَمـسُّ الأرضَ إلا مَنكِـبٌ

منـهُ وحرفُ الساقِ طـيَّ المحْملِ[٦٠]

طيَّ المحملِ: الأظهر فيه بعد التأمل في معنى البيت، مفعول مطلق مؤكِّد، والأظهر أنْ يكون مؤكِّداً لغيره، إذ قد سبقه الجملة التي مضمونها ضمور واستقامة وخشونة جسم ذلك **الشاعر (تأبط شراً)** والمعدود من صعاليك العرب، ومن فاتكي فرسانهم، إذا افترش الأرض، والتحف السماء، فلم تنل منه الأرض إلا منكبه، والحرف من ساقه، على نحو لو قام من نومته لوجد أثره كخيط مرسوم على الأرض، وهذه الصورة التي يكون عليها المحمل عند طيّه، ودمج بعضه في بعضه ؛ ليكون شديداً مستقيماً غير منقوض، ولا مرخي الفتل، والجملة قبله وإن كانت تحتمل ذلك وغيره مما يشبهه، إلا أن اختيار الشاعر هذا المفعول المطلق بالخصوص قد لحظ حالة التنقل والترحل التي يكون عليها مثله، وإضافة الطيّ إلى المحمل إشارة إلى ذلك، وقد يستشكل في أن هذا المفعول المطلق يكون مبيناً للنوع وليس مؤكِّداً، على ما يظهر من إضافة الطيّ إلى المحمل.

فنقول في دفع هذا التوهم:

- إننا لم نأخذ في عنوان البحث المصدر، حتى يكون إضافة الطيّ إلى المحمل مبيناً لنوع الطيّ الذي يتضمنه العامل، إذ إنه بحسب ظاهر الكلام ليس هناك فعل يكون هو العامل، وإنما جملة سبقت المفعول المطلق.

إنْ أخذنا في محل البحث عنوان المفعول المطلق يمكن أن يتأتى الأثر الدلالي للمفعول المطلق، وإنْ كان قد برز في صورة النوع، إذ إنّه لا محذور في قيام ما يدلّ على النوع أو العدد مقام المفعول المطلق مطلقاً، ولهذا قال ابن الناظم: **((يقام مقام المفعول المطلق ما دلّ على معناه: من صفته، أو ضميره، أو مشار به إليه، أو مرادف له، أو ملاقٍ له في الاشتقاق، أو دالّ على نوع منه، أو عدد، أو كل، أو بعض، أو آلة))**[٦١]، فإنّ المفعول المطلق إذا كان مبيناً للنوع لا يكون مبيناً للعدد على ما تقتضيه القسمة، كما ذكرنا في المطالب السابقة[٦٢]، وإذا جوّز أن ينوب هذان الأمران المتباينان، بل الأمور المذكورة المتباينة فيما بينها مقام المفعول المطلق على حدٍّ سواء، كان كلّ ذلك جائياً على نحو النيابة عن المفعول المطلق، ويمكن أن يظهر المفعول المطلق في صورة نائب عنه، كما ادّعى ابن هشام ذلك في قوله تعالى: ((❖■❖❀ ❽✍✂ ✦✍✂))[٦٣]، حيث أصرَّ على عدم صلوح **(السموات)** لأن تكون مما وقع عليها الفعل؛ لتكون مفعولاً به؛ لأن قبل حدوث ذلك الفعل لم يكن هناك سموات ليقع عليها الفعل من الله بالخلق[٦٤].

بل وادعى ذلك في قوله تعالى: ((❖✍✂✦ ❒❖☼❖▤❖☞❖❻✗❖ ✂✍❀☞❖◆❒✦✍✂❖◆▤❖↗))[٦٥]، فجعلوا **(نباتاً)** اسم عين، وأعربها مفعولاً به لـ**(أنبت)**، على خلاف السموات، وبعض التزم بأنّ **(نباتاً)** اسم جنس، وناب عن المفعول المطلق[٦٦]، فعلى هذا يظهر أن المفعول المطلق قد يظهر بعنوانه في صور شتى، وفي كثير منها يمتنع الحمل على أنها مفعول مطلق مبين للنوع، كما لو كان النائب عن المفعول المطلق من ما لا يصلح إلا لمقابله وهو العدد، ولهذا أشار صاحب الفوائد الضيائية أنّ المفعول المطلق المؤكِّد لا يثنى ولا يجمع[٦٧]، وفي المفعول المطلق المبين للنوع خلاف[٦٨].

وجوّز بعضهم **((ضربت زيداً ضربتي الأمير))**، فجعل **(ضربتي الأمير)** مفعولاً مطلقاً للنوع وهو مثنى[٦٩].

والموجب لحمل هذا المفعول المطلق على أنه لبيان النوع، هو إضافة المثنى إلى **(الأمير)**، مع أنّهم لو أعطوا القسمة حقها لم يقع المفعول المطلق المبين للنوع موقع المفعول المطلق المبين للعدد، ولا العكس، وهذا يكون بالنظر إلى بيان النوع، أو العدد للعامل، أو المصدر الذي اشتمل عليه العامل، وأما إذا أخذنا المفعول المطلق بعنوان المفعول المطلق لم يكن هناك مانع عن أنْ يقع النوع، أو العدد نائبين

عن المفعول المطلق، ويكون المفعول المطلق مفيداً للتأكيد، ولا ينحصر أن يكون مؤكِّداً للعامل، بل قد يكون مؤكِّداً لنفسه، أو لغيره، فيما إذا برز في أي صورة من الصور المذكورة.

ففي مثل قوله تعالى: ((
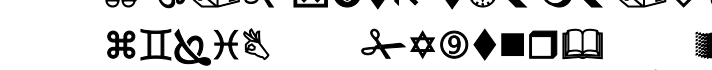
))[٧٠]، وقد أُقيم الضمير مقام المفعول المطلق، مع أنّ المفعول المطلق مؤكِّد للعامل ههنا، وليس مبنياً للنوع ولا مبنياً للعدد، القسيمين للمفعول المطلق المؤكِّد، فالنوع والعدد في عرض الآلة، واسم الإشارة، والضمير، وهذه كلها مستوية النسبة بالقياس إلى المفعول المطلق في النيابة عنه، فليس المفعول المطلق إذا اشتمل على نوع، أو عدد، جُعل هو المفعول المطلق المبين للنوع، أو المبين للعدد، الذين هما في مقابل المفعول المطلق المؤكِّد، ولو كان كذلك للزم أنْ تكون القسمة أكثر من ثلاثة، فيكون لدينا:

- مفعول مطلق مبين للآلة.
- مفعول مطلق مبين للضمير.
- مفعول مطلق مبين للإشارة.
- مفعول مطلق مبين للمرادف.

مع أنهم حصروا القسمة للمفعول المطلق في :

- المؤكِّد.
- المبين للنوع.
- المبين للعدد.

فظهر مما ذكرنا جلّياً أنه لا ينبغي حمل المفعول المطلق على أنّه مبين للنوع من مجرد الاشتمال على النوع، بل قد يكون المفعول المطلق المشتمل على النوع، هو في الواقع من المفعول المطلق المؤكِّد، غاية ما هناك أنه ظهر في صورة النوع، أو في صورة العدد، كما له أن يظهر في صورة الضمير، وفي صورة الآلة، واسم الإشارة، وفي صورة المرادف، وهذا الذي ذكرته لم أجد أحداً نبه عليه.

وبالرجوع إلى البيت محل البحث، لم يكن ينكر أن يحمل المفعول المطلق الذي برز في صورة نوع من الطيّ، وهو **(طيّ المحمل)** مؤكِّداً لمضمون الجملة التي قبله، ومثله قول الراعي[٧١]:

دأبتُ إلى أنْ يَنُبتَ الظلُّ بعد مـا

تقاصرَ حتّى كادَ في الآلِ يَمصحُ

وجيفَ المطايا، ثُمَ قلتُ لصُحبتـي

ولـمْ ينزلوا: أبردتُمُ فتروّحوا

ومحل النظر في مجيء **(وجيفَ المطايا)** منصوباً على أنه مفعول مطلق مؤكِّدً لمضمون الجملة التي قبله، وإن ظهر في صورة ما ناب عنه من النوع، وقد قدّر بعضهم لـ**(وجيفَ المطايا)**، و**(طيّ**

المحمل) قبله، عاملاً يكون فعلاً، وعزى ذلك إلى متابعة سيبويه[٧٢]، إذ قال سيبويه: **((وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر كما أضمرت بعد قولك له صوت، يدلك على أنك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة له صوت، وذلك قوله: ما إن يمس الأرض... البيت، صار (ما إن يمس الأرض) بمنزلة (لهُ طيٌّ)؛ لأنّه إذا ذكر ذا عرف أنّه طيان))**[٧٣].

وبالتأمل في كلام سيبويه، لا يظهر أن يقدّر فعلاً ليكون **(طيّ المحمل)** مبيناً للنوع، وإنما الذي يظهر من قوله: صار **(ما إن يمس الأرض)** بمنزلة **(له طيّ)**، و**(له طيّ)** هذه جملة وليست فعلاً، ثم قال: لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان، فيكون **(طيّ المحمل)** مؤكِّداً لمضمون الجملة، وهكذا يقال في **(وجيفَ المطايا)**.

ولا يخفى أنه قد ذكر في خاتمة مبحث المفعول المطلق نيابة اسم الفاعل عن المفعول المطلق، كما قالوا في: **((اعتصمت عائذاً بك))**، وقد جعل اسم الفاعل كالمصدر في حذف العامل وجوباً أو جوازاً، ولكن قالوا إنّما ذلك يكون فيما إذا وقع اسم الفاعل موقع المصدر، نحو: **((اعتصمت بك عائذاً))**، قال في المكررات: **((فناب اسم الفاعل مناب المصدر اعني: (عوذاً)))** [٧٤]، والتقدير: **((عذت عوذاً))** فحذف العامل أعني **(عذت)** جوازاً وناب **(عائذاً)** عن **(عوذاً)** ثم قال: **((قال في شرح الكافية))**[٧٥]، وفيه نظر، إذ يمكن أن يكون المقال من قبيل: **((قعدتُ جلوساً))**، بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة ولو مجازاً فتأمل[٧٦].

أقول: إذا ناب اسم الفاعل مناب المصدر، أو قل: ناب مناب المفعول المطلق، فهل يكون هذا مبيناً للعدد، أو مبيناً للنوع، أو أنه مؤكِّداً؟ وإن برز هذا المفعول المطلق في صورة غير المصدر أصلاً. فيظهر لنا جلياً أن التأكيد الذي يكون مفاداً بالمفعول المطلق المؤكِّد بعنوان المفعول المطلق، لا بعنوان المصدر، أو اسم المصدر، أو ما ناب عنهما، ليس هو التأكيد الذي لا ينفك عن المفعول المطلق مطلقاً، بل هو تأكيد بمعنى أنه يقرر ويثبت مفهوماً خاصاً يُوجد في عمق المركب الذي اشتمل على المفعول المطلق المؤكِّد، وقد حاولت أن أظهر ذلك الأثر الدلالي لاستعمال المفعول المطلق المؤكِّد، من النماذج التي عرضتها، أجعلها في متناول وتحت عناية من له العناية بالتوجيه، والتسديد، وغمض النظر عن التقصير.

الخاتمـــة

إنّ الأثر الدلالي للمفعول المطلق المؤكِّد جدير بأن يسهب في تتبعه في ضوء التراكيب القرآنية، وإشعار العرب، وكل كلام فصيح، لما رأيت من أنّه عبارة عن محاولة لاستلال واستخراج مفاهيم شامخة من عمق المركب الكلامي، إذا كان خاضعاً لموازين الفصاحة، والبلاغة العربية، فضلاً عن أنْ يكون كلام من أمرنا بالتدبر في كلامه، والتعبد في المفاهيم التي يطرحها في كلامه، ويريد منا بالتدبر أن نستظهرها ونعيشها، ونفيد منها، ونحل بها كثيراً من مشاكلنا العلمية والعقدية، والاجتماعية، وغير ذلك، إلا أنّ الإسهاب بإكثار النماذج قد يوجهنا إلى خوض بحر لا ساحل له؛ ولهذا اكتفيت بهذه النماذج؛ لأجعلها في عناية أساتذتي وزملائي.

وقد ظهرت في هذا البحث بعدة نقاط:

١- إن التأكيد الذي يأتي له المفعول المطلق المؤكِّد، غير التأكيد الذي هو حق كُلّ مفعول مطلق مطلقاً، سواء أكان مؤكِّداً بالخصوص، أم مبيناً للنوع، أم مبيناً للعدد، فهو توكيد من نوع خاص، يعني تقرير وتثبيت أن هناك في الكلام مفاهيم يريد المتكلم أنْ تستظهر ويفاد منها، وليس تقرير تلك المفاهيم وتثبيتها، مما يعني إعادة وتكرير ما أُفيد من العامل.

٢- أخذت في محل بحثي المفعول المطلق بعنوانه، لا بما هو مصدر، فجعلت ذلك الأثر الدلالي، والقيمة الدلالية لعنوان المفعول المطلق المؤكِّد، وهو قد يظهر في صورة مصدر، أو في صورة اسم المصدر، أو ما ينوب عن المصدر، بل لو لم يكن مصدراً، ولا اسم مصدر، ولا ما ينوب عنهما، بل ما ينوب عن المفعول المطلق بعنوانه، كاسم العين الجامد، وكغير المصدر، مثل: اسم الفاعل، والضمير، واسم الإشارة، والمرادف، وغير ذلك.

٣- ظهر بأنْ هناك تقسيمين، وكل منهما ثلاثي:

الأول: تقسيم المفعول المطلق على: المؤكِّد، والمبين للنوع، والمبين للعدد.

الثاني: تقسيم للمؤكِّد نفسه من أنّه قد يكون: مؤكِّداً للعامل، وقد يكون مؤكِّداً لنفسه، وقد يكون مؤكِّداً لغيره، وشرحت المناط والملاك في ذلك، وحذرت من أن تختلط الأقسام في كل تقسيم، فإنّه مما قامت على منعه البراهين المنطقية، وركزت على جانب المفعول المطلق المؤكِّد بأقسامه الثلاثة، وبيّنت أنْ القيمة الدلالية التي أقصدها ثابته لعنوان المفعول المطلق المؤكِّد، بحيث يشمل الثلاثة الأقسام، وحذرت أيضاً أنْ يخلط فيما بينهم، فإنّ أحد الأقسام يكون مؤكِّداً للعامل، والثاني والثالث يكونان مؤكِّدين لمضمون الجملة التي قبله، مع الفرق بينهما، حتى أصبح أحدهما مؤكِّداً لنفسه، والآخر مؤكِّداً لغيره.

٤- وظهرت أيضاً بأن هذا الأثر الدلالي الذي قصدته، يتأتى ولو كان العامل محذوفاً.

٥- وظهرت بأن السرَّ في أن يكون للمفعول المطلق المؤكِّد هذا الأثر الدلالي، هو أنه يتضمن ما يتضمنه الذي جاء قبله، سواء أكان الذي جاء قبله الفعل وهو العامل، أو مضمون الجملة.

الهوامش:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٥/١- ٢٩٦، والفوائد الضيائية: ٣٠٩/١
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٨/١، والمفصل في العربية: ٥٦.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١١٢/١.
(٤) ينظر: أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٨١ .
(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٣/١ .
(٦) سورة النور الآية: ٢.
(٧) سورة النور الآية: ٢.
(٨) ينظر: مكررات المدرس: ١١/٢ وما بعدها.
(٩) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٥/١، والفوائد الضيائية: ٣٠٩/١ – ٣١٠ .
(١٠) ينظر شرح المفصل: ١١٠/١، و الايضاح في شرح المفصل: ٢١٨/١.
(١١) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٢.
(١٢) ينظر البديع: ٤١، ونزهة الألباء في طبقات الادباء: ١٨، وأنباه الرواة: ٣٩/١.
(١٣) ينظر: شرح المفصل: ١١٠/١،و أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: ٨٠.
(١٤) ينظر: الفوائد الضيائية: ٣١٧/١.
(١٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ١٦٩.
(١٦) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢٨٥/١، وحاشية الصبان: ١٦٩/٢.
(١٧) ينظر: شرح ألفية ابن الك: ٢٦٦.
(١٨) ينظر: الفوائد الضيائية: ٣١١/١.
(١٩) ينظر: نفسه: ٣١٢/١.
(٢٠) شرح ابن عقيل: ٥٦٣/١ .
(٢١) نفسه.
(٢٢) شرح ألفية ابن مالك: ٢٦٥.
(٢٣) نفسه: ٢٦٧.
(٢٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٢٧٠، و مكررات المدرس: ١٧/٢.
(٢٥) مكررات المدرس: ١١١/٢.
(٢٦) شرح ابن عقيل: ٥٦٣/١.
(٢٧) نهج البلاغة: ٧٣.
(٢٨) سورة آل عمران الآية: ٣٧.
(٢٩) سورة نوح الآية: ١٧.
(٣٠) سورة النساء الآية: ١٦٤.
(٣١) سورة الشورى الآية: ٥١.
(٣٢) سورة النساء الآية: ١٦٤ .
(٣٣) ينظر: تاج العروس: ٢١٣/٢٣، و الخصائص: ٧٢/١.
(٣٤) سورة الشورى الآية: ٥١.
(٣٥) سورة القصص الآية: ٧.
(٣٦) سورة النحل: ٦٨.
(٣٧) ينظر: الكشاف: ٥١٢/١.
(٣٨) ينظر: الرواشح السماوية: ٢٠٧.
(٣٩) ينظر : المصدر نفسه: ٢٨.

(٤٠) بنظر المصدر نفسه: ٢٩.
(٤١)ينظر المصدر نفسه: ٣٠-٣١.
(٤٢) سورة آل عمران الآية : ٣٧
(٤٣) سورة نوح الآية : ١٧.
(٤٤) تاج العروس : ٥ / ٦٢ .
(٤٥)ينظر : المصدر نفسه .
(٤٦) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ١١٠-١١١.
(٤٧) ينظر: تاج العروس: ٥/ ٦٢.
(٤٨) الميزان: ٢٠-٣١.
(٤٩) سورة نوح الآية: ١٣.
(٥٠) سورة نوح الآية: ١٤.
(٥١) سورة نوح الآية: ١٧.
(٥٢) سورة الزمر الآية: ٣.
(٥٣) مجمع البيان: ٤٣٦/١، وينظر : التفسير الكبير: ٢٦/٨.
(٥٤) سورة آل عمران الآية: ٣٧.
(٥٥) سورة آل عمران الآية: ٣٥- ٣٦.
(٥٦) كتاب سيبويه: ٢٢٨/٢، وينظر: مجمع لبيان: ٤٣٦/١.
(٥٧) ينظر: مجمع البيان: ٤٣٦/١.
(٥٨) ينظر: الميزان: ١٧٣/٣.
(٥٩) سورة آل عمران الآية: ٤٢.
(٦٠) ديوان الهذليين: ٩٣/٢.
(٦١) شرح ألفية ابن مالك: ٢٦٣.
(٦٢) ينظر: الصفحة: ١٠.
(٦٣) سورة إبراهيم الآية : ٣٢.
(٦٤) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٦، وينظر: مكررا المدرس: ٢١١/٢.
(٦٥) سورة آل عمران الآية: ٣٧.
(٦٦) ينظر : مكررات المدرس: ١١٠/٢.
(٦٧) ينظر : الفوائد الضيائية: ٣٣١/١.
(٦٨) مكررات المدرس: ١١٢/٢.
(٦٩) نفسه: ١٠٨/٢.
(٧٠) سورة المائدة الآية: ١١٥.
(٧١) شعر الراعي النميري: ١٩١.
(٧٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٠/١.
(٧٣) كتاب سيبويه : ٣٥٩/١-٣٦٠.
(٧٤) ينظر: مكررات المدرس: ١١٨/١.
(٧٥)، وينظر: مكررات المدرس: ١١٨/٢، و شرح الرضي على الكافية:١/ ٣٠٩
(٧٦) ينظر: مكررات المدرس: ١١٨/١.

" ثبت المصادر والمراجع "

- القرآن الكريم.
- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: الدكتور محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٥ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت- صيدا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ١٩٦١م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- البديع: لابن خالويه، أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أ. د. جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق- بغداد، ديوان الوقف السني، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠١٢م-١٤٣٣هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ٢٠٠٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)؛ تحقيق أحمد محمد عزوز، الكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط١/ ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- حاشية الصبان علي- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لمحمد بن علي الصبان أبو العرفان (ت ١٢٠٦هـ-١٧٩٢م)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا- القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- الخصائص لابن جني: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ .
- ديوان الهذليين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- الرواشح السماوية في شرح أحاديث الإمامية: للعلامة محمد باقر الحسيني المرعشي الدامادي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم- إيران، ١٤٠ هـ. ق.
- شرح ابن عقيل: لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، ط١٤، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- شرح ألفية ابن مالك: لابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلّامة جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه: الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت- لبنان، (د.ت).
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، صنعه: الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م). الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- شرح الرضي على الكافية: لمحمد بن الحسن الرضي الأستربادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، ط٢، ١٣٨٤ هـ. ق.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة شريعت- طهران، ط١، (د.ت).
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م.
- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد- العراق، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الكتاب (كتاب سيبويه): لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الشركة الدولية للطباعة- القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، دار مصر للطباعة- مصر، الناشر: مكتبة مصر، (د.ت).
- مجمع البيان في تفسير القرآن: للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليق عليه: الفاضل السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ١٣٧٩ق . ١٣٣٩ش.
- مكررات المدرس- شرح السيوطي: للعلّامة الأديب الأستاذ محمد علي المدرس الأفغاني، تصحيح وتحقيق: محمد الملكي، مطبعة فخر الدين- قم، ١٣٨٠هـ.
- من أسرار اللغة: للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.
- الميزان في تفسير القرآن: للعلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة النشر الإسلامي – قم، (د.ت).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قام بتحقيقه: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن- الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- نهج البلاغة (وهو ما جمعه السيد الشريف الرضي من خطب ووصايا وكتب وكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام))، شرح الشيخ: محمد عبده، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.